مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/2018/6*
Original: English

على إسرائيل والمجتمع الدولي إنهاء الاحتلال وتكلفته التي يتكبدها الشعب الفلسطيني: دراسة من إعداد الأونكتاد

جنيف، 3 *نيسان/أبريل* ٢٠١٨ – أدى نصف قرن من الاحتلال والاستيلاء على الأراضي والموارد إلى إفقار الشعب الفلسطيني، والأهم من ذلك حرمانه من الحق في التنمية، وفقاً لما تفيد به دراسة جديدة أعدها الأونكتاد.

وتشير الدراسة إلى أن إسرائيل والمجتمع الدولي يتحملان بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان التزامات ليس فقط لوقف الإجراءات التي تعيق التنمية فحسب بل واتخاذ خطوات إيجابية لتعزيز التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقال منسق وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني في الأونكتاد محمود الخفيف إنه "ينبغي على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته لتعزيز التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة ولإنهاء الاحتلال وضرره على رفاه الشعب الفلسطيني".

وتبرز الدراسة التكاليف الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال على قطاعات الزراعة والموارد المائية ومصائد الأسماك والتعدين والسياحة والاتصالات والصناعات التحويلية ورأس المال البشري الفلسطيني.

ولا يُسمح للشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، في ظل الاحتلال، بأداء المهام الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يحول دون تمتعهم بالحق الانساني في التنمية وهو حق غير قابل للتصرف يؤكد أن لكل إنسان ولجميع الشعوب الحق في حرية المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية.

وتشمل الإجراءات الإسرائيلية التي تفرض تكاليف على الشعب الفلسطيني بناء المستوطنات غير القانونية وحاجز فصل في الضفة الغربية. ويُبنى هذا الحاجز على مسار يحمي المستوطنات ويستولي على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، ما يتسبب في اضطرابات كبيرة في الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية الفلسطينية.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , 41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press
على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي: http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx

وتؤكد الدراسة أن السلطة القائمة بالاحتلال تتحمل بموجب القانون الدولي التزامات تجاه الشعوب الواقعة تحت الاحتلال وكذلك تجاه المجتمع الدولي ككل. وهذا يعني أن المجتمع الدولي عليه التزامات لدعم التنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني ولضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي.

وتستجيب دراسة الأونكتاد، المعنونة: *التكاليف الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى حقه الإنساني في التنمية: الأبعاد القانونية*، إلى أربعة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرارات 20/69 و12/70 و20/71 و13/72) بشأن دور الأونكتاد في توثيق التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

وتتبع الدراسة الجديدة مذكرة بشأن الموضوع نفسه أعدتها أمانة الأونكتاد للجمعية العامة في عام ٢٠١٦[1].

*** ** ***

(1) A/71/174.